

CA,Casablanca,27/06/1997

Identification			
Ref 15859	Juridiction Cour d'appel	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 5514
Date de décision 27/06/1997	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Voies de recours, Procédure Civile		Mots clés Requête d'appel, Recevabilité (Non), Défaut d'énonciation des faits, Appel	
Base légale Article(s) : 142 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Non publiée	

Résumé en français

Conformément aux dispositions de l'article 142 du code de procédure civile, la partie appelante doit indiquer dans sa requête les faits. A défaut de quoi, son appel est déclaré irrecevable.

Résumé en arabe

إن الطاعن بالاستئناف لم يضمن مقاله وقائع النازلة و ذلك طبقا لمقتضيات الفصل 142 من ق.م.م مما يتعين معه التصريح بعدم قبول استئنافه.

Texte intégral

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

قرار عدد 5514 صادر بتاريخ 1997/06/27

السيد الفاطمي العربي بن محمد لشهب / ضد السيد أحمد بن محمد بن محمد الأشهب و من معه
التعليل

من حيث الشكل : حيث تقدم السيد الفاطمي العربي بواسطة محاميه بمقال استئنافي المؤدى عنه بتاريخ 11/11/96 ضد الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالمحمدية بتاريخ 92/4/22 في الملف العقاري عدد 88/11 القاضي بالتشطيب على جميع الإراثات المسجلة على الصك العقاري 155.5 و التسجيل ما جاء في رسم القسمة 45 صحيفة 24 كناش الأملاك 9. لذا يكون و حيث أن الحكم المستأنف بلغ إلى المستأنف بتاريخ 96/10/10 الاستئناف مستجمعا لشروط قبوله شكلا.

من حيث الموضوع: حيث تقدم كل من السيد أحمد بن أحمد بن محمد الأشهب و أمه السيدة فاطنة بنت الجيلالي بمقالين الأول أصلي مؤدى عنه بتاريخ 20/10/88 و الثاني أدخل فيه ورثة بوشعيب بن محمد الأشهب أب زوج الثانية كان قد أجرى قيد حياته قسمة بعض عقاراته على أولاده الذكور و الإناث بواسطة عدلين و عين لكل فريق منهم ما خرج به في تلك القسمة و تسلم الصك العقاري حسب الإشهادين العدلين بالقسمة و الموافقة عليها عدد 40 و عدد 98 و تاريخ 80/10/14 و تاريخ مارس و أن كل واحد أخرج قسمة من هذين الرسمين بالرسوم العقارية باستثناء الابن أحمد أب الأولى و زوج الثانية الذي وافته المنية قبل أن يدرج نسخته منها وكذلك الشأن بالنسبة للعارضين إلى أن فوجئنا بإنذراج عدة إراثات المدرجة حيث أن الثابت من المقال الإستئنافي بأن الطاعن بالاستئناف لم يضمن مقاله وقائع النازلة و ذلك طبقا لمقتضيات الفصل 142 من ق.م.م مما يتعين معه التصريح بعدم قبول الاستئناف و تطبيقا لمقتضيات الفصول 18.1.32.124.142 من ق.م.م.

لهذه الأسباب

إن محكمة الاستئناف و هي تقضي علنيا حضوريا و إنتهائيا :
شكلا: بعدم قبول الاستئناف مع تحميل رافعه الصائر.